

McKinsey
& Company

مدونة قواعد السلوك للموردين

تاريخ آخر مراجعة/تحديث: 1 ديسمبر 2020

مدونة قواعد السلوك للموردين

مقدمة

تلتزم شركة ماكنزي & كومباني ("ماكنزي") بأعلى معايير النزاهة والمسؤولية الاجتماعية، وتتوقع شركة ماكنزي من جميع مورديها المشاركين في تقديم المنتجات والخدمات إليها ("الموردين") أن يتعهدوا بنفس الالتزامات أو ما يماثلها. وتصف مدونة قواعد السلوك لموردي شركة ماكنزي ("المدونة") توقعات شركة ماكنزي حيال كيفية إدارة مورديها لأعمالهم. وتتوقع شركة ماكنزي من جميع مورديها التصرف والعمل وفقاً للمدونة، وتتطلب منهم الالتزام على الأقل بالقوانين واللوائح المعمول بها في المناطق الجغرافية التي يعملون فيها، وأن يتسموا بروح الانفتاح والتعاون مع الجهات التنظيمية التي تطبق هذه القوانين. ويلزم عليهم، في الحالات التي تختلف فيها التوقعات الموضحة في المدونة عن القوانين المحلية، اتباع هذه التوقعات في حدود القوانين المحلية المعمول بها.

لمحة عامة

تعكس المدونة قيم شركة ماكنزي وتحدد ما هو متوقع من مورديها فيما يتعلق بالموضوعات التالية:

1. الأخلاق والنزاهة
2. خصوصية البيانات وأمنها
3. الشمولية والتنوع
4. العمالة وظروف العمل
5. الرفاهية والصحة والسلامة
6. البيئة

مدونة قواعد السلوك للموردين

الأخلاق والنزاهة

تلتزم شركة ماكنزي بأعلى المعايير الأخلاقية والامتثال لجميع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها. وتشترط على الموردين الالتزام، على وجه الخصوص، بالمعايير التالية:

مكافحة الرشوة والفساد

يلزم على الموردين الامتثال تمامًا لمتطلبات جميع قوانين مكافحة الرشوة والفساد المعمول بها (على سبيل المثال، قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في الولايات المتحدة، وقانون مكافحة الرشوة في المملكة المتحدة).

الهدايا ووسائل الترفيه

يلزم على الموردين عدم عرض أي هدية أو قبولها للحصول على مزايا غير مشروعة أو للتأثير غير المشروع على المورد أو شركة ماكنزي (مثل موظفي شركة ماكنزي وأفراد أسرهم وشركائهم) أو أي طرف ثالث. وتشمل الهدايا المزايا أو الرسوم أو العمولات أو العوائد أو الأموال النقدية أو الإكراميات أو الخدمات أو أي حوافز أخرى.

سياسة عدم الانتقام عند الإبلاغ عن المشاكل

تتوقع ماكنزي توافر سياسات وإجراءات لدى مورديها فيما يتعلق بالإبلاغ عن المشاكل الخاصة بمكان العمل. ويجب أن تكون هذه السياسات والإجراءات شفافة ومفهومة، وتحمي الأفراد المبلغين والمشاركين من الأعمال الانتقامية.

خصوصية البيانات وأمنها

تتشرط ماكنزي على مورديها حماية خصوصية الأفراد والحفاظ على أمن الأصول والمعلومات السرية.

الأصول والمعلومات السرية

يلزم على الموردين حماية الأصول والمعلومات السرية الخاصة بشركة ماكنزي وعملائها. ويلزم عليهم كذلك تصميم العمليات اللازمة لتوفير عوامل الحماية المناسبة لهذه المعلومات والحفاظ عليها.

المعلومات الشخصية والخصوصية

تتشرط ماكنزي على مورديها حماية المعلومات الشخصية وفقاً لجميع القوانين المحلية المعمول بها. ويجب عدم استخدام المعلومات الشخصية التي تقدمها ماكنزي أو تُقدّم بالنيابة عنها والوصول إليها والإفصاح عنها سوى وفقاً لما تسمح به الاتفاقية المُبرمة مع المورد.

الشمولية والتنوع

تعزز ماكنزي ثقافة تشمل الجميع وتؤمن بضرورة الاحتفاء بالتنوع وعدم التسامح مع أي شكل من أشكال التمييز.

التنوع وعدم التمييز في مكان العمل

يلزم على الموردين الامتثال لجميع القوانين المعمول بها المتعلقة بالتمييز في التعيين وممارسات التوظيف والمضايقة والانتقام.

تتوقع ماكنزي من مورديها تشغيل أماكن عمل خالية من التمييز والمضايقة والإيذاء وأي إساءة معاملة أخرى لأي سبب من الأسباب بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر السن أو الإعاقة أو الأصل العرقي أو الاجتماعي أو النوع أو الهوية الجنسية أو الجنسية أو العرق أو التوجه الجنسي أو الحالة الاجتماعية أو الحالة الأبوية أو الحمل أو القناعات السياسية أو المعتقدات الدينية أو الانتماء النقابي أو الحالة كمحارب قديم.

تنوع الموردين

تعمل ماكنزي بنشاط وفعالية على تعزيز علاقاتها مع الشركات المتنوعة والممثلة تمثيلاً ناقصاً في عمليتي التجهيد والشراء الاستراتيجيتين لديها باعتبار ذلك عنصراً من العناصر طويلة الأمد لتعزيز التنوع والشمولية. فهي تبحث عن الموردين الذين يقدرون مثلها التنوع في سلسلة التوريد الخاصة بالموردين والذين يدعمون أهدافها فيما يتعلق بتنوعهم. وتتوقع ماكنزي من الموردين: (1) الاستفادة من عمليات البحث والتقييم التي تتسم بالحيادية والشفافية، (2) والتأكد من توفير فرق المشتريات لدى الموردين للأعمال المتنوعة بشكل استباقي مع إمكانية الوصول العادل إلى العطاءات، (3) والبحث بنشاط وفعالية عن الفرص وتوفيرها للموردين المتنوعين للمشاركة في فرص العمل التجارية، حيثما أمكن ذلك.

العمالة وظروف العمل

تدعم ماكنزي، بصفتها مشاركاً في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وتسعى جاهدة للالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في هذه المعايير، وتتوقع من مورديها الالتزام بها كذلك.

العبودية الحديثة/ الاتجار بالبشر

لا تتسامح ماكنزي مع الأعمال المشينة مثل العبودية أو العمل القسري أو الاتجار بالبشر بأي شكل من الأشكال. وتشتد على الموردين لديها الامتثال تماماً للمتطلبات القانونية المعمول بها بقوانين منع العبودية والعمل القسري والاتجار بالبشر (على سبيل المثال، قانون منع العبودية الحديثة في المملكة المتحدة لعام 2015)، وتتوقع منهم سن الممارسات اللازمة لضمان الامتثال لهذه القوانين.

عمالة الأطفال

لا تتسامح ماكنزي مع من يُشغلون الأطفال بأي شكل من الأشكال. ويلزم على الموردين التصرف والعمل وفقاً لجميع القوانين التي تنظم الحد الأدنى لسن العمل لكل وظيفة، بما في ذلك أي قوانين تتعلق بالتوظيف والتدريب المهني والتدريب الداخلي للشباب والطلاب.

حقوق الإنسان

لا تتسامح ماكنزي مع انتهاكات حقوق الإنسان بأي شكل من الأشكال. وتتوقع من الموردين لديها سن الممارسات اللازمة لضمان الحفاظ على الاحترام والأمان في أماكن العمل لديهم. وتتوقع منهم كذلك عدم التسامح مع الأعمال المشينة مثل العنف الجسدي أو التهديدات أو العقوبة البدنية أو الإكراه العقلي أو الإساءة اللفظية أو السلوك غير المحترم أو التمر أو المضايقة من أي نوع.

قوانين العمل

يلزم على الموردين الامتثال لجميع قوانين الأجور والعمل المحلية المعمول بها. وتتوقع ماكنزي منهم تزويد الموظفين ببيان أجور في حينه ومفهوم يتضمن معلومات كافية للتحقق من التعويض الدقيق عن العمل. ويجب أن تكون جميع أشكال الاستعانة بالعمالة المؤقتة والمرسلة والمنندبة، وفقاً للقانون المحلي.

الرفاهية والصحة والسلامة

تتوقع ماكنزي من الموردين تنفيذ ممارسات الصحة والسلامة السليمة عبر جميع العمليات التجارية.

الصحة والسلامة

يجب على الموردين الامتثال لجميع قوانين ولوائح الصحة والسلامة المعمول بها. وتتوقع ماكنزي منهم تبني الممارسات اللازمة لتقليل مخاطر الصحة والسلامة ودعم الوقاية من الحوادث وضمان توفير أماكن عمل آمنة لجميع العمال.

البيئة

تلتزم ماكنزي بالحد من تأثير عملياتها وعملها مع مورديها كذلك على البيئة الطبيعية.

البصمة البيئية

يجب على الموردين الامتثال لجميع القوانين واللوائح البيئية المعمول بها. وتتوقع ماكنزي منهم معالجة المخاطر والآثار البيئية التي قد يسببونها. وتتوقع منهم كذلك قياس استخدام الطاقة وانبعاثات الغازات الدفئية (GHG) وإدارة ذلك ومعالجته. كما تتوقع منهم قياس استهلاك المياه ومعدل النفايات في عملياتها وإدارة ذلك والحد منه.

الامتثال للمدونة

الانتهاكات

يلزم على الموردين إبلاغ ماكنزي فورًا بالانتهاكات القانونية أو انتهاكات المدونة أو سياسات ماكنزي الأخرى.

يلزم على الموردين إرسال أي مذكرات استدعاء أو طلبات تنظيمية أو استفسارات إعلامية أو طلبات جهات خارجية أخرى متعلقة بشركة ماكنزي إليها على الفور، إذا كان القانون يسمح بذلك.

للإبلاغ عن أي انتهاك أو تقديم أي معلومات أخرى، يرجى إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى optimize_helpdesk@mckinsey.com (تتم متابعة البريد الإلكتروني هذا على مدار 24 ساعة في اليوم، 5 أيام في الأسبوع). وستحافظ ماكنزي على سرية المعلومات المبلغ عنها، بشرط ألا تعيق أي تحقيق ويُسمح لها بالقيام بذلك بموجب القانون.

حقوق ماكنزي

تحتفظ ماكنزي بالحقوق التالية لضمان امتثال الموردين للمدونة وفرض ذلك عليهم.

اختيار الموردين

ستُقيّم ماكنزي امتثال الموردين للمدونة أثناء عملية تقييمهم واختيارهم، أو بناءً على طلبها.

تقييم الموردين

سيُطلب من الموردين، أثناء عملية اعتمادهم، إكمال استبيان التقييم الذاتي بشأن الامتثال للمدونة. وقد يُطلب منهم كذلك إعادة تأكيد امتثالهم للمدونة من حين لآخر. وبناءً على الطلب، سيحتاج الموردون إلى تقديم معلومات مكتوبة عن سياساتهم وممارساتهم المتعلقة بالامتثال للمدونة. وتلتزم ماكنزي بالعمل مع الموردين لتحسين الأداء في الموضوعات التي تتناولها هذه المدونة، وتتوقع منهم الموافقة على العمل معها للتعامل والتصدي المشترك مع الموضوعات القابلة للتطبيق وذات الصلة.

الانتهاكات وإنهاء التعاقد

يلزم على الموردين التأكد من امتثال مقاوليهم من الباطن، إن وجد، للمدونة، وإقرارهم بتحمل المسؤولية عن الانتهاكات التي يرتكبونها. وفي حالة عدم الامتثال للمدونة أو انتهاكها، يحق لماكنزي منح المورد فرصة معقولة للرد بالإجراءات التصحيحية المقترحة، ما لم يكن الانتهاك خطيرًا أو غير مُبرر، أو كان هناك انتهاكًا للقانون. ويحق لماكنزي كذلك تعليق علاقتها بالمورد أو إنهاؤها و/أو إبلاغ السلطات المختصة بالأمر إذا كان ينطوي على انتهاك للقانون.

ترتيب الأسبقية؛ التغييرات على المدونة

لا تسبق المدونة، ولا تحل محل أي قانون معمول به، أو أي بند في اتفاقية مُبرمة بين ماكنزي وأي مورّد. وفي حالة وجود أي تعارض بين هذه المدونة وأي قانون أو حكم معمول به في أي اتفاقية، فإن القانون المعمول به أو الاتفاقية المُبرمة هي التي تسري. وتحفظ ماكنزي بحقها في تحديث متطلبات المدونة أو تغييرها.

تاريخ الاعتماد الأولي: 25 أكتوبر 2018

تاريخ آخر مراجعة/تحديث: 1 ديسمبر 2020